



CIVIL SOCIETY PARTNERSHIPS
FOR THE UN WE NEED

TOGETHER FIRST
A GLOBAL SYSTEM THAT WORKS FOR ALL

إعلان الشعوب وخطة للعمل العالمي
بمناسبة
الذكرى السنوية الـ 75 لتأسيس الأمم المتحدة

الإنسانية على تقاطع طرق:
حلول عالمية لتحديات عالمية



منتدى الشعوب حول الأمم المتحدة التي نحتاج
بمناسبة الذكرى السنوية الـ 75 لتأسيس الأمم المتحدة
14 و15 أيار/ مايو 2020

جدول المحتويات

2
3
4
5
7

الإنسانية على تقاطع طرق: حلول عالمية لتحديات عالمية
خلق بيئة تمكينية
خطة للعمل العالمي: الأمم المتحدة التي نحتاجها من أجل إيجاد العالم الذي نريد
توصيات للدول الأعضاء والأمم المتحدة
مرفق بالمقترحات

الإنسانية على تقاطع طرق: حلول عالمية لتحديات عالمية

- 1- في عصر يتوالى فيه التغيير بسرعة ومدى غير مسبوقين في التاريخ، بننا قادرين على إرساء الأساس لمسار أفضل للإنسانية، بل بات من واجبنا إرساؤه. وينطوي هذا العام الذي نحن فيه على إمكانية كفيلة بجعله نقطة تحول حاسمة في مسارنا نحو عالم الازدهار المشترك القائم على أساس التعهدات المقطوعة. فهذا هي أزمة صحية تغلف الدنيا بأسرها وتهز النظام العالمي في صميمه. وما من مجتمع حصين، وما عاد بوسعنا أن نتصرف وكأن مؤسساتنا الحالية كافية لضمان مستقبلنا. ومثلما انبثقت الأمم المتحدة من رماد الحرب العالمية الثانية، بوسع استجابتنا لهذا التحدي أن تُحدث تحولاً في الحوكمة العالمية وأن تعكس واقعاً جديداً.
- 2- لقد أنجزت الأمم المتحدة الكثير على امتداد تاريخها في السنوات الـ 75 الماضية لتحقيق أهدافها الأساسية: "إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب"، وتعزيز "حقوق الإنسان الأساسية"، وإرساء الظروف لاحترام "العدالة والقانون الدولي"، و "تشجيع التقدم الاجتماعي ورفع مستوى المعيشة في ظل مزيد من الحرية"، ونحن ممتنون لها ولآلاف الأفراد الذين كرسوا حياتهم من أجل نجاحها.
- 3- وها هي الجائحة التي نواجهها اليوم تُثبت لنا أكثر من أي وقت مضى أن مصير البشرية والكوكب الذي تعيش عليه مشترك، وأن الأنظمة التي نعتمد عليها يتوقف بعضها على بعض. وهناك مخاطر مفهومة جيداً لكنها ظلت عرضة للتجاهل لمدة طويلة، من قبيل انعدام المساواة من مختلف الأشكال، وقد أخذت اليوم تتكشف وتتفاقم. ولم يعد ممكناً بعد اليوم الاستمرار في إعطاء الأولوية لمسارات اقتصادية ضيقة كما لو كانت تلبي الاحتياجات الاجتماعية والمالية والبيئية للمجتمعات المحلية أو تعكس الثروة الحقيقية للأمم. وتُبرز أزمة المناخ، والأشكال المترسخة من المعاملة الحاطة للكرامة، من قبيل التمييز الاجتماعي والعنصري والتمييز بين الجنسين، وغياب التنسيق الكافي لحل حتى المشاكل التي يمكن منعها، الحاجة إلى قيادة تتميز بالعمل المستعجل باتجاه صياغة رؤية طويلة الأجل وشاملة للجميع على المستوى العالمي وليس بالانتصارات قصيرة الأجل. نحن نمتلك قدرات فنية هائلة ولكن تسخيرها لصد الأخطار التي تواجهنا يحتاج إلى إرادة جماعية أكبر بكثير.
- 4- وتتطلب مواجهة التحديات العالمية إحداث نقلة جوهرية في التفكير بشأن علاقة البشرية بالكوكب، والثروة الحقيقية، والتقدم، والتنمية، ودور السلطة والحوكمة وطبيعتهما، والقيم الإنسانية الأساسية. وسيتم إيجاد الحلول من خلال الالتزام بموقف جديد من التعاون والابتكار والعمل. وما عاد الإطار المفاهيمي "نحن في مقابل هم" يلبي احتياجات البشر. يجب علينا إعادة بناء أواصر الثقة على كافة المستويات، مع مجتمع من مواطنين فاعلين ومستنيرين مؤيد بقيادة ديمقراطية وخاضعة للمساءلة. لقد حان الوقت لإعادة الالتزام بتحقيق العدالة والرفاه في صفوف السكان بكافة فئاتهم دون تحيز، وذلك استناداً إلى الأطر الدولية لحقوق الإنسان.
- 5- نحن ملتزمون بشدح همم القواعد الشعبية وتعبئة الجماهير والقيام بواجبنا من أجل تنفيذ الاتفاقيات المبرمة. ولكن التراجع الديمقراطي وتزايد مستويات الفساد وقمع الحريات الأساسية ونشر المعلومات المضللة وانعدام الثقة العالمي يؤدي إلى إضعاف تأثيرنا. ونحن نتوجه إلى الأمم المتحدة والدول الأعضاء من أجل الاستجابة بحسم وتعزيز التعاون الدولي، وإننا نعول عليها في أن تُخطِّط للبشرية طريقها؛ طريق لا يعالج مواطن الضعف وحسب بل ينجز ما يناهز به ميثاق الأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.
- 6- تمثل هذه اللحظة نافذة نادرة للإنسانية كي تتخيل وتخلق ترتيبات مؤسسية أكثر فاعلية من خلال حوكمة مدعّمة محورها الناس وعمادها القيم. ولتحقيق المستقبل الذي نريد – أي منع نشوب الحروب واستدامة السلام، وتيسير التنمية المستدامة، والقضاء على الفقر، وحماية حقوق الإنسان العالمية- يجب على من هم في مواقع السلطة والمسؤولية انتهاج نهج تحوّلي في الحوكمة العالمية.
- 7- لقد أن الأوان لإطلاق عملية طموحة وغير حزبية وشفافة وشاملة للجميع لتحديد فجوات الحوكمة العالمية ووضع استراتيجية لسد هذه الفجوات بغية تحقيق رؤية ميثاق الأمم المتحدة على نحو أفضل. إن حجم المخاطر التي نواجهها أكبر من قدرة أية شريحة من المجتمع على معالجتها لوحدها، ولهذا السبب فإننا نقف جاهزين للعمل يداً بيد مع حكوماتنا والأمم المتحدة ومع جميع الناس لفتح فصل جديد من الشراكة من أجل السلام والعدالة والمساواة والكرامة والاستدامة.

- 8- يعتمد التقدم على المشاركة العالمية. ويجب أن يكون الكل مستعداً للعمل على نحو بنّاء وبنية حسنة من أجل المنفعة العامة للجميع، فيما يتوجب على الحكومات الالتزام بالشفافية وشمول الكافة والتعاون. إننا ندرك أن حكمة الشعوب الأصلية تضيف قيمة جوهرية للجميع؛ وأن الابتكارات التي تعمل على تمكين الأشخاص ذوي الإعاقات تفضي إلى تحقيق اختراقات عملية في مجموعة كبيرة من المجالات؛ وأن إبداع الشباب وخبرات الأشخاص الأكبر سناً يتحدان لخلق حلول جديدة للجميع؛ وأن المساواة بين الجنسين تقود إلى إقامة مجتمعات أكثر أمناً واستدامة وازدهاراً؛ وأن العناية بالبيئة والعناية بعافيتنا هما صنوان لا ينفصلان لأن تقدم أحدهما يؤدي إلى تقدم الجميع.
- 9- وتمثل مساهمات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية الحاسمة والتي تتم في بعض الأحيان بقدر كبير من المجازفة الشخصية- شهادة على ضرورة خلق نظام ديمقراطي يقوم على درجة أكبر من المشاركة ويستند إلى إبداعات الكثيرين ويتيح للناس الفرصة لتشكيل مستقبلهم بصفة جماعية. لذلك يجب الاستماع إلى الرأي البناء للمجتمع المدني وتضمينه عن طريق حماية الحريات الأساسية المتمثلة في حرية التجمع، وتكوين الجمعيات، والتعبير. ويجب أن تتحسر الظواهر المتمثلة في انكماش المجال المتاح للعمل المدني في العالم كله، حتى في الأمم المتحدة نفسها، وتزايد القمع والترهيب والتهديدات ضد المجتمع المدني.
- 10- إن مفهوم "نحن الشعوب" سيواصل العمل على تعزيز النظم العالمية وتشجيع حكوماتنا على الوفاء بالتعهدات السياسية التي قطعناها على أنفسنا في بيجين وأديس أبابا وباريس وما يتجاوزها. كما يجب احترام ما يصدر عن الأمم المتحدة من تحذيرات وتقارير. إن الأخطار الحالية التي تهدد السلام والتي لم تكن نتيجتها قبل 75 عاماً، تتطلب عملاً جماعياً أكثر من أي وقت مضى بينما يقف مجلس الأمن، الذي تُرك كما هو دون تغيير، عاجزاً عن الاستجابة على النحو المناسب.
- 11- وإننا نجدد التأكيد على التزامنا بالاتفاقيات والمواثيق المستبصرة المعنية بحقوق الإنسان، سيما وأن الجائحة تزيد من حدة الخطر والتمييز اللذين تواجههما الجماعات المهمشة. إن التمييز ضد أي أحد استناداً إلى أية هوية هو أمر غير مقبول. وتعد معالجة النقص المزمّن في تمويل منظومة حقوق الإنسان أمراً حاسماً للأهمية لإضفاء الشرعية على خطاب الدول الأعضاء بشأن مركزية حقوق الإنسان في النظام الدولي.
- 12- ونحن ندعم بقوة اتفاق باريس بشأن المناخ وسنواصل الدعوة إلى تنفيذه الكامل. وإننا ندرك بأن التصدي لأزمة المناخ يستوجب، بالإضافة إلى الالتزامات الوطنية الطوعية، عملاً دولياً منسقاً وأطراً ملزمة قانونياً على نطاق غير مسبوق في التاريخ.
- 13- ونجدد التأكيد على التزامنا بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 باعتبارها خارطة الطريق للتنمية المستدامة. وإننا ندرك أن الأنظمة الحالية تعطي الأولوية للتنمية المرتكزة على الناتج المحلي الإجمالي مما يعمق أوجه انعدام المساواة ويعزز الاستهلاك غير المستدام ويكافئ المنافسة غير المتكافئة ويفاقم من حدة التدهور البيئي وتغير المناخ. إن نظامنا الاقتصادي والمالي، بتشكيلته الحالية، يتناقض مع تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، وثمة حاجة إلى مواءمة الأطر الاقتصادية الكلية بصفة عاجلة مع الأبعاد الاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة مع الإقرار بوجود أن يكون الاقتصاد وسيلة، وليس غاية، نحو مجتمع أفضل وكوكب أكثر صحة.

خلق بيئة تمكينية

- 14- إننا نحث حكوماتنا على ضمان إيجاد بيئة تمكّن المجتمع برمته من المساهمة في التنمية المستدامة وبناء مجتمعات تتمتع بالقدرة على الصمود. وتعتبر الشروط المسبقة التالية أساسية لتقدم المجتمعات والأمم والعالم:
- أ- ينبغي أن تُفهم **الحوكمة الرشيدة** على أنها خدمة عامة ملتزمة بتمكين الجميع، وخصوصاً الجماعات المحلية المحرومة والتي تم تجاهلها تاريخياً، ليكونوا فاعلين أساسيين في تنمية مجتمعاتهم. لكل فرد الحق في المشاركة في الشؤون العامة وعليه مسؤولية بالمشاركة.
- ب- تعد **المجتمعات المسالمة والشاملة للجميع** ضرورية للتنمية المستدامة، بما في تمتع الجميع بإمكانية الوصول إلى العدالة وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على كافة المستويات. ويعتبر السلام أكثر من مجرد نهاية للحرب والعنف، بل إنه تعزيز للاقتصادات والأفعال والسلوكيات والقوانين المتوافقة مع ثقافة السلام.

- ج- **الكرامة وحقوق الإنسان** عالميان، ويجب على جميع المؤسسات أن تعمل على نحو مبادر للتغلب على التحيز وتعزيز العدل.
- د- يجب إعطاء **فرصة متكافئة** لكل الذين تم تقييد أصواتهم في المجال العام لضمان استفادة المجتمع من مشاركتهم. وتعد المساواة بين الجنسين شرطاً مسبقاً لنجاح أي برنامج أو سياسة. كما أن إشراك الشباب في صنع القرار على كافة المستويات يكفل العدل بين الأجيال.
- هـ- يتم بناء **الثقة** من خلال نظام متسق وفعال وقائم على القوانين ويتسم بأنه شامل للجميع ومنفتح وخاضع للمساءلة وتمثيلي ومنصف ويكفل الحقوق للجميع. ويجب أن تؤخذ القرارات بما يتفق مع العلم والبيانات التجريبية.
- و- يحتل **التعليم** موقعه في صميم تقدم المجتمع. ويتطلب عالمنا المتشابك تتبلور عند الأطفال والبالغين روح المواطنة والتضامن العالميين.
- ز- تتطلب **الاستدامة** أن نأخذ بالاعتبار تكاليف إصلاح التدهور البيئي، والتخفيف من حدة الضرر ذي المنشأ البشري، والبقاء ضمن حدود الكوكب، وإدارة المشاعات العالمية. ويتضمن ذلك أخذ الأثر الواقع على الأجيال القادمة بالاعتبار عند صنع سياسات اليوم.
- ح- **الازدهار** هو النتيجة الطبيعية للمجتمعات المنيعه التي يتخطى تفكيرها حدود التقدم المادي حصراً ليشمل الأبعاد الاجتماعية والروحية لرفاه العيش.
- ط- يجب توفير **التمويل** لجهود مكافحة التمييز وأوجه انعدام المساواة، وحماية الأشخاص الذين هم في أشد الحاجة للحماية، ودعم الحركات الاجتماعية التي تناصر تلبية احتياجات الناس.
- ي- لا بد من **تنفيذ الاتفاقيات الدولية التي تم إبرامها**، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة نفسها، إذا ما أريد لهذه الاتفاقيات أن تترك أثرها على ما هو أبعد من الخطب الرنانة والطموحات.

خطة للعمل العالمي: الأمم المتحدة التي نحتاجها من أجل إيجاد العالم الذي نريد

التزام من الشعوب

- 15- نجح الأفراد والمجتمعات منذ زمن سحيق في العثور على طرق للنهوض بمجتمعاتهم بصرف النظر عن البيئة السياسية. والحال اليوم لا يختلف عن ذلك. نحن ملتزمون بالمشاركة المستمرة والقوية لأصحاب المصلحة المتنوعين من أجل إيجاد حلول للمشكلات العالمية الأكثر إلحاحاً من خلال وسائل مختلفة. ونحن سوف:
- أ- نحافظ على التزامنا وتكريس أنفسنا من جديد من أجل إنجاز الاتفاقيات الدولية المبرمة؛
- ب- نطبق مبادئ حقوق الإنسان الأساسية، ونعمل نيابة عن الفئات الأشد تخلفاً عن الركب؛
- ج- ندفع بالمبادئ الأساسية في كافة أعمالنا، بما في ذلك المساواة بين الجنسين، وشمول الكافة، والمواطنة والتضامن العالميان، والاستدامة، ودون الاقتصار على هذه العناصر؛
- د- نسعى إلى إقامة الشراكات بين الحكومات وأصحاب المصلحة وإبرامها وتعزيزها على كافة المستويات؛
- هـ- نرفع أصواتنا في مواجهة الظلم؛
- و- نحمي ونوسع المجال لمشاركة المجتمع المدني في المجال العام؛
- ز- نبحث عن حلول مبتكرة للتحديات المحلية والإقليمية والعالمية؛
- ح- نضمن، وعلى نحو مطرد، أن تكون مساهماتنا قائمة على أسس من الأدلة الراسخة؛
- ط- نجد ونستغل وسائل جديدة للتغيير، بما في ذلك توفير دعم ملائم للتقنيات التي توفر مثل هذه الفرص؛
- ي- ندعم ونشرك القواعد الشعبية وأولئك الأشخاص الأكثر تأثراً بالسياسات وتنفيذها؛

ك- ندعم الأمم المتحدة والدول الأعضاء بغية تعزيز الحوكمة العالمية والتمثيل، بما في ذلك الدفع بالتوصيات المدرجة أدناه والابتكارات المستقبلية.

توصيات للدول الأعضاء والأمم المتحدة

16- تركزت مداولاتنا خلال الأشهر الماضية حول الأولويات الثلاث الموضحة أدناه، بالإضافة إلى جملة من الاقتراحات (المرفق) التي من شأنها، إذا ما نُفذت، أن تقود إلى حوكمة عالمية أكثر فاعلية. وفيما يلي الاقتراحات ذات الأولوية نظرهما على الدول الأعضاء:

- أ- إنشاء آلية مفوضة بالمتابعة لما بعد عام 2020 للارتقاء بالحوكمة العالمية. والهدف من هذه الآلية، التي يتم تفويضها من قبل الدول الأعضاء، هو الإعلان عن اتفاق جديد لحوكمة عالمية أكثر إنصافاً وفعالية، وإعادة بناء الثقة في المؤسسات العالمية. ويجب أن تتولى هذه الآلية المفوضة، وبالتعاون مع مكتب الأمين العام، معاينة التحديات العالمية واستجابتنا لها معاينة تفصيلية وذلك لتحديد الخيارات التي تجعل من منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات متعددة الأطراف أكثر ملاءمة للغرض وعلى مستوى حقيقي من التمثيل. وينبغي لهذه الآلية أن تضمن تحقيق أعلى مستويات شمول الجميع والشفافية وأن تستفيد من أفكار جميع الفاعلين، سواء أكانوا تابعين للدول أو من غير الدول، ومن شبكاتهم وخبراتهم وقدراتهم في تعاملها مع ما يستجد من مشاكل عبر وطنية.
- ب- تمويل الأمم المتحدة على نحو موثوق ومتزايد. من شأن العجز المستمر في التمويل أن يوهن فعالية الإجراءات المتخذة من قبل الأمم المتحدة. وما لم تسدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ما يترتب عليها من مستحقات سنوية والتزامات مالية، فلن تكون منظومة الأمم المتحدة قادرة على تلبية احتياجات الشعوب والدول في العالم كله، وهي احتياجات يتنامى اعتماد الواحدة منها على الأخرى. ويجب تبسيط عمليات الميزانية القديمة المعتمدة في الأمم المتحدة والتي عفا عليها الزمن. علاوة على ذلك، ينبغي النظر في مجموعة من الخيارات الإضافية بغية تأمين تمويل أفضل للأمم المتحدة من قبيل الضريبة العالمية على السلع من قبيل الوقود الأحفوري أو الكربون.
- ج- تحسين طرائق مشاركة المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين. يعد المجتمع المدني وغيره من أصحاب المصلحة شركاء تنفيذ رئيسيين، لذا يشكّل رفع مستوى مشاركتهم على نحو ممنهج عاملاً حاسماً في مواجهة التحديات العالمية القائمة والمستقبلية:

أولاً- تخصيص جهة تنسيق مع المجتمع المدني في أمانة الأمم المتحدة. من شأن وجود منسق معني بالمجتمع المدني على مستوى معاون الأمين العام أن يدعم عمل الأمم المتحدة بشراكات أعمق مع المجتمع المدني. وبوسع الأمم المتحدة والدول الأعضاء أن يقوموا بما هو أكثر وأفضل من خلال الاستفادة من الالتزام العميق لآلاف المنظمات غير الحكومية عن طريق تأسيس مكتب مكرس للتنسيق معها.

ثانياً- إجراء استعراض على مستوى المنظومة بأكملها لمشاركة أصحاب المصلحة في عمليات الأمم المتحدة- يعقبه مناقشة بضعه مقترحات إصلاحية جيدة التصميم ومن ثم تبنيها وتنفيذها. وسيسهم ذلك في تكريس نهج شفاف وأكثر ديمقراطية في إدماج أصوات "نحن الشعوب".

ثالثاً- زيادة استخدام تكنولوجيا الاتصالات. يجب على الأمم المتحدة تسخير فوائد التكنولوجيا الجديدة لصالح كافة الناس في كل مكان للحد من الفجوة الرقمية سيما وإننا نعيش في عصر تتيح فيه الابتكارات في مجال الاتصالات قدراً أكبر من الشفافية والشمولية والمساءلة والمشاركة.

رابعاً- إنشاء آلية عالمية لتقديم الالتماسات. يمكن من خلال مبادرة للمواطنين العالميين إتاحة المجال أمام كتلة حرجة من الأفراد لتوجيه الدول الأعضاء نحو إدراج قضايا معينة على جدول أعمال الأمم المتحدة.

17- إن التهديدات العالمية التي نواجهها حالياً هي من مدى غير مسبوق، وستكون تبعات الإحجام عن العمل رهيبية. نحن ندعو الأمم المتحدة والدول الأعضاء ورؤساء الدول والحكومات ومنظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين والممثلين المنتخبين وكافة المواطنين إلى القيام بعمل شجاع قائم على الاعتراف بمصيرنا المشترك، والعمل على إنشاء مؤسسات عالمية تعبر عن هذا الواقع وتستجيب له. ويمتلك عالمنا بتنوع سكانه وأمه وثقافته المهارات والموارد اللازمة للتصدي للتحديات الماثلة أمامنا. ونحن بهذا نعيد التأكيد على القيم والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة من أجل "تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية" وتعزيز "احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً" من خلال إدماج قيم الأمم المتحدة ومبادئها في العادات والافتراضات والمواقف والمقاييس والمؤسسات ذات الأهمية المركزية لتحقيق إمكانات العالم الجماعية.

18- دعونا نجعل أجيال المستقبل تنظر إلى عام 2020 بوصفه العام الذين قررت فيه الإنسانية بصوت واحد وفي الوقت الذي واجهت فيه تهديداً كبيراً، أن تنبذ التركة المخجلة وأن تمضي قدماً نحو مستقبل مشترك من الكرامة والأمل والرخاء للجميع. فلنتكاتف الدول الأعضاء، في الذكرى السنوية الـ 75 لتأسيس الأمم المتحدة، مع شعوب العالم من أجل إلهام العمل المطلوب بصفة شديدة الاستعجال كي يتسنى لنا أخيراً تحقيق رؤية ميثاق الأمم المتحدة.

مرفق بالمقترحات

- 1- ندعو الدول الأعضاء إلى النظر في التوصيات التالية كنقطة انطلاق للمداولات قبل موعد انعقاد قمة الأمم المتحدة وبعد انتهاء القمة. ونتوقع أن تقود هذه المقترحات إلى تعزيز منظومة الأمم المتحدة حتى حلول الذكرى المئوية لتأسيسها وما بعدها، وقد قسّمنا المقترحات إلى ثلاث فئات هي: إجراءات فورية، ومقترحات للمدى المتوسط، وتطلعات بعيدة الأمد.
- 2- يجب أن تعكس **الإجراءات الفورية** صفة الاستعجال في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واتفاق باريس، وخصوصاً في ظل الجائحة الحالية. ينبغي علينا استغلال كل فرصة لتسريع وتيرة التقدم وإظهار تغيير قابل للقياس على المستويين القطري ودون الوطني. ويجب أن تشمل جهود الانتعاش التي نبذلها على استثمارات مكتملة الأركان تدفع مسيرتنا نحو عالم أكثر مساواة وشمولاً للجميع وعدلاً ومنعة. ونحن ندعو الحكومات إلى ضمان حماية حقوق الإنسان، والحريات الأساسية، والمجال المدني وخصوصاً في أوقات الأزمات. وتشتمل الخطوات الفورية التكتيكية الممكن تنفيذها في المستقبل القريب على الآتي:
 - أ- **تبني نهج قائم على النظام الإيكولوجي بأكمله عن طريق ربط حوكمة المناخ بالاتفاقيات والبروتوكولات والمعاهدات والابتكارات البيئية الأخرى.** وسيعمل تبني نهج على مستوى النظام الإيكولوجي بأكمله على تحقيق الانسجام بين عدد هائل من الاتفاقيات البيئية الدولية المبرمة مع أطراف تابعة للدول وأطراف غير تابعة للدول من جهة، وإجراءاتها التنظيمية والمتعلقة بالتطور التكنولوجي من جهة أخرى. وينبغي أن يبدأ العمل بالتنسيق المعزز بالاتفاقيات الأربع الرئيسية المتعلقة بالبيئية (وهي تغير المناخ، والتنوع الأحيائي، ومكافحة التصحر، وقانون البحار) ومن ثم يتوسع ليشمل الاتفاقيات الأخرى القائمة والمتعلقة بالبيئة والتي يزيد عددها عن 300 اتفاقية (من قبيل تلك المتعلقة بالتعامل مع استنفاد الأوزون، والتلوث، والأرض، والمياه) كما عيّرت عنها المفاوضات الجارية حول صياغة ميثاق عالمي جديد للبيئة. ينبثق عن العمل المناخي والتحول إلى اقتصادات غير معتمدة على الكربون خلق فرص للحد من الفقر وانعدام المساواة وفقدان التنوع الأحيائي والظلم. ونحن ندعو إلى تعزيز التقييمات العلمية والتكنولوجية والعمليات الإنمائية (بما في ذلك الالتزام بنتائج الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ) للتصدي للتهديدات الوجودية المتمثلة في تغير المناخ، والتهديدات للتنوع الأحيائي العالمي، وغير ذلك من الحدود الكوكبية؛ وزيادة تمويل الخطط الإنمائية المتعلقة بالتنمية المستدامة؛ وتوظيف تقنيات جديدة تكون متوافقة تماماً مع الهدف الأدنى لاتفاق باريس المحدد بـ 1.5 درجة مئوية وكذلك مع الالتزامات البيئية الدولية الأخرى. وينبغي على الأمم المتحدة مواصلة تقديم الدعم للجهود المبذولة على المستوى القطري للحد من أثر التهديدات الإيكولوجية الحالية والمستقبلية إضافة إلى دعم الابتكارات التكنولوجية الوطنية والدولية.
 - ب- **تحسين مصداقية الهيكل العالمي لحقوق الإنسان وفعاليتها وحيويته وشرعيته.** سيمثل الأعمال الكامل لحقوق الإنسان الأساسية بحد ذاته انتقالاً تحولياً نحو تنشيط النظام العالمي. وسيطلب ذلك زيادة ميزانية منظومة حقوق الإنسان التي تعاني من نقص شديد في التمويل وضمان القيم المتمحورة حول حقوق الإنسان هي التي تحرك السياسات والممارسات. ويجب زيادة المساءلة في الاستعراض الدوري الشامل من أجل إحداث التغيير على أرض الواقع. ويمكن للدعوة إلى العمل من أجل حقوق الإنسان التي أطلقها الأمين العام مجرد طموح ما لم يكن هناك هيكل قوي لحقوق الإنسان بحيث يدعم العمل المذكور.
 - ج- **إقامة نظام صحي عالمي أكثر تنسيقاً وشمولاً وقدرة على الصمود.** ثمة حاجة إلى مبادئ توجيهية ومعايير تعاونية عالمية ذات صلة بأحداث الجوائح الصحية؛ وأعمال بحث وتطوير متقدمة مستقلة في مجال اللقاحات والعلاج؛ وأنظمة رصد للتفشي والإنذار المبكر؛ وإدارة انتقال العدوى عبر الحدود. إضافة إلى ذلك، فقد حان الوقت لتعزيز قدرة سلاسل الإمداد العالمية على الصمود والحيلولة دون تعمق انعدام المساواة العالمي عند مواجهة أزمة. يجب على القادة وصانعي السياسات الحكوميين العمل مع العلماء وغيرهم من أجل تعزيز النظام المتعدد الأطراف لتوفير مستوى أفضل من التنسيق العالمي لأعلى المعايير الصحية التي يمكن تحقيقها. ويجب علينا ضمان وجود أنظمة صحية قوية توفر إمكانية الوصول الشامل إلى خدمات الرعاية الصحية وتقديمها مع احترام حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وشمول الجميع، وذلك بصرف النظر عن القطر أو الطرف.
 - د- **زيادة الفاعلية المؤسسية لضمان عدم تخلف أي شخص وأي أمة عن الركب.** يجب تحسين الولاية الممنوحة للهيئات الرقابية فيما يتعلق بمختلف الاتفاقيات الدولية من خلال ممارسة قدر أكبر من المساءلة وحوافز الامتثال

ومثبطات عدم الامتثال. إذ يجب، على سبيل المثال، أن ينبثق عن الاستعراض القائم لطرائق المنتدى السياسي الرفيع المستوى هيئة أقوى وأكثر خضوعاً للمساءلة مما يسمح بتعزيز الملكية الوطنية والمحلية.

هـ- **دعم المؤسسات والخدمات من أجل تعزيز التنمية والانتعاش المستيرين بإدراك الأخطار.** كي تكون وكالات الأمم المتحدة على مستوى أفضل من الاستعداد لأزمات عالمية مستقبلية، يتوجب تعزيز قدرة هذه الوكالات على إدماج إجراءات الوقاية والتأهب على كافة مستويات السياسات. ومن الممكن أن تشمل بعض التدابير السياسية المتعلقة بتحقيق المطلوب على تدابير الحماية الاجتماعية الشاملة إلى جانب الاستثمار في البرامج المجتمعية والخدمات العدلية، والفضاءات الآمنة في أوقات الأزمات.

3- **مقترحات للمدى المتوسط.** تعتمد إعادة بعث الحيوية في النهج المتعدد الأطراف على قيام الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية باغتنام الفرص من أجل الدفع بالتعاون والتأزر العالميين. ومن بين الإجراءات الرئيسية المقترحة على المدى المتوسط، ما يلي:

- أ- **إنشاء لجان مخصصة الغرض لمواجهة القضايا الناشئة.** مع تعمق فهم البشرية للتهديدات التي تواجهها والفرص التي تنتفتح لها، فضلاً عن فهمها لاعتماد العالم بعضه على الآخر، تبرز الحاجة إلى إنشاء مؤسسات تنبيري لمواجهة التهديدات واغتنام الفرص. ويمكن أن تشمل مثل هذه اللجان، مثلاً، على لجنة مشتركة بين الأجيال للتصدي لشواغل الشباب والشرائح السكانية من المتقدمين في السن؛ ولجنة معنية بالإعلام والتكنولوجيا لمواجهة الدور الذي تلعبه المعلومات المضللة وغيرها من التهديدات السبرانية؛ ولجنة معنية بالمهجرين للتصدي لتدابير الحماية والاعتراف القانوني والوصول إلى الخدمات فيما يخص المهجرين قسراً.
- ب- **تطبيق حوكمة عالمية أكثر تمثيلاً.** نوصي بصفة خاصة بإنشاء جمعية برلمانية في الأمم المتحدة والتي يمكن أن تقوم بالعمل كهيئة استشارية للجمعية العامة، وستكون مخولة بتقديم التوصيات التي من شأنها تعزيز رفاه جميع الناس والكوكب. ويمكن انتخاب النواب في هذه الجمعية البرلمانية مباشرة من قبل من يمثلونهم.
- ج- **زيادة القبول العالمي لمؤسسات العدالة الدولية، وبصفة خاصة لمحكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية.** ويُضاف إلى ذلك أيضاً زيادة سلطاتها الإنفاذية والمحافظة على استقلاليتها وتعزيز حصانتها أمام الضغوط السياسية. بالنسبة لمحكمة العدل الدولية، يتطلب هذا الأمر توسيع نطاق قبول الولاية الإلزامية للمحكمة من خلال ما يسمى إعلانات "الشرط الاختياري" بموجب المادة (36)2 من النظام الأساسي للمحكمة. وبالمثل، بوسع حملة تستهدف تعزيز عضوية المحكمة الجنائية الدولية أن تزيد من كفاءة المحكمة باعتبارها مؤسسة عالمية. وفيما يتعلق بإنفاذ القرارات، ينبغي على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة استحداث أساليب عمل مع المحكمة الجنائية الدولية، بما في ذلك صياغة بروتوكول أو نظام لدعم تحقيقات المحكمة الجنائية الدولية وإجراءاتها القضائية، بما في ذلك العقوبات (من قبيل تجميد الأصول)، وإنفاذ مذكرات التوقيف الصادرة عن المحكمة.
- د- **توسيع وتفصيل القواعد والأنظمة الخاصة بموظفي/ مستشاري الأمم المتحدة.** وذلك لضمان تزويد الموظفين المدنيين الدوليين بالإرشاد والدعم المناسبين بما يمكنهم من العمل بفاعلية على تنفيذ قيم ومبادئ الأمم المتحدة والدفاع عنها. وينبغي توضيح كيفية التزام الأمم المتحدة بتعهداتها بحماية الموظفين الذين يلتزمون بذلك ومساءلة من لا يلتزم.

4- **تطلعات بعيدة الأمد.** إن تحقيق الرؤية بإقامة العالم الذي نريد يتطلب منا تحولات جريئة وجوهرية في النظام العالمي الحالي على كافة المستويات. علاوة على ذلك، يتطلب التصدي للمخاطر العالمية المتزايدة إعادة تنشيط منظومة الأمم المتحدة وإكسابها سرعة التحرك بحيث تكون ممولة على نحو موثوق وعاملة بفاعلية وخالية من التنافر والممارسات المبهمة ومن التناقضات التي برزت على امتداد عقود عملها. ومن المقترحات الرئيسية للمدى البعيد ما يلي:

- أ- **إدخال تعديلات على الهيكل الحالي للسلام والأمن.** سوف يكون من الضروري إجراء تغييرات جوهرية لضمان الشرعية العريقة للأمم المتحدة. ويشتمل ذلك على مراجعة مسائل من قبيل الترتيبات الخاصة بمجلس الأمن، والاعتماد على توافق الآراء الذي بوسعه تخفيض سقف الطموحات إلى حد بعيد، والتأثيرات المتبادلة بين الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية.

ب- **ترقية لجنة بناء السلام إلى مجلس الأمم المتحدة لبناء السلام وأن يُعهد إليها بولاية منع نشوب النزاعات والمصالحة/ العدالة الانتقالية.** ويُقترح أن يحظى المجلس الجديد بسلطات ومسؤوليات أفضل وأن يخول بقيادة الجهود المتعلقة بتطوير السياسات والتنسيق وتعبئة الموارد ومنع نشوب النزاعات وبناء السلام التي لا يتصدى

لها مجلس الأمن مباشرة. وينبغي أن يكون المجلس قادراً على تنفيذ ولايته المتعلقة بمنع نشوب النزاعات من خلال أداة جديدة "للرقابة على بناء السلام" يتم تصميمها على غرار أداة الاستعراض الدوري الشامل التابعة لمجلس حقوق الإنسان.

ج- إنشاء إطار أكثر تكاملاً وتماسكاً لجهود المنظمة لاستعادة السلام والأمن يكون متسقاً مع جدول أعمال الأمين العام "للحفاظ على السلام" ويعطي لأعمال منع نشوب النزاعات وبناء السلام بعد انتهاء النزاع الأهمية نفسها التي يعطيها لأعمال صنع السلام وحفظ السلام. تعتمد أنظمة نشر القوات في عمليات الأمم المتحدة للسلام على "نظام احتياطي" عفا عليه الزمن وقائم على مجندين تقدمهم الدول الأعضاء المشاركة في القوات. المطلوب هو استثمار أكبر بكثير في كافة النواحي المتعلقة بقدرات المنظمة على صنع السلام بما في ذلك الحاجة إلى مزيد من القدرات "الدائمة"، أي مدنيين وشرطة وأفراد حفظ سلام دائمين يمكن استدعاؤهم بإشعار عاجل لكافة أنواع عمليات الأمم المتحدة بالإضافة إلى الاستثمار في العمليات المتعلقة بثقافة بناء السلام.

د- السلام، ونزع السلاح، والقانون. من الأهمية بمكان مواجهة التهديدات المتنامية للسلام والعنف المتزايد من خلال العمل الجماعي المعجل على كافة المستويات ودون اللجوء إلى التهديد بالقوة أو استخدامها. وثمة أمر آخر يكتسي نفس القدر من الأهمية، وهو إنجاز الهدف المتمثل في القضاء على جميع الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى والإلغاء الكامل للحروب التي ترعاها الدول، وذلك بحلول الذكرى المئوية لتأسيس الأمم المتحدة. ويجب أن تضم مفاوضات السلام ونزع السلاح، فضلاً عن الممثلين الحكوميين، مشرعين وخبراء وممثلين عن كافة الجماعات المتأثرة وخاصة عن فئات النساء والشباب والأقليات. ومن الأهمية بمكان أن توفر عمليات السلام المنبر المناسب لتجاوز نُهج السلام التي تتعامل مع الأعراض فقط وذلك عن طريق تحديد الأسباب الجذرية للنزاعات ودراساتها ومعالجتها. وبوسع تحقيق توافق الآراء حول الاحتياجات والأولويات والقيم والرؤى المشتركة أن يفضي إلى نتائج أقل اعتماداً على الأشكال السلبية لصنع السلام التي يقودها الأمن وأكثر اعتماداً على بناء السلام الإيجابي الذي يقوده الازدهار.

WHAT IS THE UN WE NEED?

#multilateralismmatters #MakeUN75Count

@UN 2020



@TogetherFirst

@_UN2020_



@TogetherFirst

www.UN2020.org

www.together1st.org